

## كلمة نقيب المحامين الأستاذ نهاد جبر في حفل توقيع اتفاقية تعاون مع جامعة

### القدّيس يوسف ومركز الوساطة في ٢٧/٥/٢٠١٣ في بيت المحامي

بالعودة إلى التاريخ القديم، والمجتمعات مؤلفة من عشائر وقبائل، كانت تنصّب أحد أعيانها، كانت شيخ صلح لفضّ الخلافات بين الأفراد،

من ثمّ، وبعد سنّ القوانين والأنظمة، رعت هذه الأخيرة العرف فنصّ العديد منها على محاكم الصلح، التي مارست صلاحياتها ضمن اختصاصاتها بكل ما كان يعرض عليها من نزاعات، إلى أن ألغيت مؤخراً، حتى في لبنان.

وإزاء التطوّر العلمي القانوني، وبعد أن خطا التحكيم خطوة واسعة وحلّ في جوانب عديدة محل القضاء، عادت الأنظمة القانونية واعترفت وإن بشكل غير مباشر بشيخ الصلح أو محاكم الصلح أو قاضي الصلح من خلال تنظيم الوساطة كحل من الحلول لتسوية النزاعات والخلافات التي تنشأ بين الأطراف، في عملية إرادية غير إلزامية يساعد فيها شخص محايد لإتاحة الفرصة أمام المتنازعين من أجل خلق جوّ من التفاهم فيما بينهم توصلوا إلى تقريب وجهات النظر وابتكار حلول توفيقية توفر إطاراً قانونياً مقبولاً ضامناً للعدالة لكل أطراف النزاع.

وبعكس ما كانت عليه في العهود القديمة، أصبحت الوساطة منذ أواخر القرن العشرين علماً ونظاماً له أصوله وقواعده، ومراعاة لهذا التطوّر القانوني، رأت نقابة المحامين في بيروت، أثناء ولاية النقيبة أمل حداد، تأليف لجنة من ذوي الإختصاص الذين خضعوا لدورات في الوساطة، وكفّوا بوضع الإطار للتعاون مع جامعة القدّيس يوسف، التي، ممثّلة اليوم بالأب الرئيس سليم دكاش، نحتفل وأياه بالتوقيع على إتفاقية تعاون، تحفيزاً للمحامين للإنخراط في مجال الوساطة لما يقدّم لهم من مجالات عمل، كما ودعوة سائر جامعات الحقوق في لبنان للإهتمام بمجال الوساطة

من خلال تعليمها وتشجيع طلاب الحقوق على اعتمادها كوسيلة قانونية جديدة توفر العدالة لمن يشاء اتباعها في نزاعاتهم.

وأغتنم المناسبة لشكر الأب الرئيس سليم دكاش على عنايته، كما وسائر المسؤولين في جامعة القديس يوسف وكذلك أعضاء لجنة الوساطة في نقابة المحامين لمتابعتهم الموضوع وقد آلت الجهود إلى توقيع هذه الإتفاقية التي نعتبرها فاتحة خير لكل نشاط قانوني سوف تُقدّم عليه نقابة المحامين في بيروت لما فيه مصلحة المحامين.